حقيقة في الحال لا بناء في اعتبار النية بناء على ان عمل النية في المختلفات في الموضوعات
الاصلية لانه ذكر في غير البيوع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي والمضارع
فيها مجاز فيحتاج الى النية انتهى وهذا كلام غريب فان الاحتياج الى النية
لكونها لانشاء البيع لا لكونها للحال حتى يحتاج الى ذلك الاعتبار فتامل
قوله اى الماضيين للذين احدهما بعت والآخر اشتريت فلا يرد ان
رضيت واعطيت ايضا ماضيان قوله بيانا في نامر مزاد البيع لا ينعقد
بلفظين احدهما المستقبل وهو لامر هنا قوله اذ لم يبينا اى الشركاء
جميع ما يقتضيه الشركة قوله فلم يحتج الى القبول اى القبول الصريح وان
كان القبول المقدر يحتاجا اليه فان الانعقاد لا بد منه لكنه لا محالة
قوله فاذا لزم عليه التمن يعني كان مقتضى النيابة ان يكون التمن امانة
عند الاب الا انه لا يكون امانة لما بينا الطريق قوله ولو كان الوكيل بعت منكما
هذا الدرهم بعينه ذكر الايجاب لا السيد في ذكر القبول فان تركوا الطرفين اذا
جاز في التقاطي فجوز ان تركوا احدهما اولى فيكون الانعقاد بالطرفين التقدير
قوله ويجب القابل اى مع له القبول قوله لترويج الروى متعلق بمجموع
الضم والنقص قوله لانه الآن بدرج تكرار لفظ العقد خبر لقوله لان قوله
في الهداية ويحتمل ان يكون ما رواه صاحب الهداية قولهما فان عندهما
لا يجب اعادة بعت على ما يجيء في آخر هذا الكلام قوله يدل على انه اعتبره في عبارة
المشتري والبائع ذكر الضم فيه بحث فان كلام القدوري مبني على تفريق
الصفقة وتفريق الصفقة انما يكون عند عدم تجدد العقد فيما
نحن فيه ان اعتبر اعادة الايجاب والقبول لا يكون تفريقا للصفقة
والا لم يفد جواز تفريق البيع بالحصة كما ذكره المعترض قوله وبهذا
قلت اى لورود هذا الاعتراض على ظاهر كلام القدوري والاحتياج الى التوجيه

في دفعه

في دفعه قوله سببه واحدة اى بسبب المجلس وواحدة منصوب على انه مفعول ثان
لقدرت قوله وانما لم يكن الخلع والعتق الخ اى صورة التعليق مثل ان يقال ان
ادى الي الف درهم فانت طالق او حر والا في صورة التخيير فالظاهر انهما ايضا
يتعقبان بالمجلس يرشد كرا اليه قوله نهما اشتملا على اليمين قوله لانه اضاف اى العامل
فيكون كالوكيل فيكون من جانب العقد لا امينا محضا قوله لان حقيقة الملك
علة لقوله لا ينقض قوله فعل حق العقد اى اثره قوله بقيام ابتدائه فيه وكانه
لا يخفى لانه اى تالي على حمته او جه للشرط نحو ابا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والاستفهام نحو اكتم زادتم بهن ايمانا والموصول هو لنسبة من كل شيعة ايهم
اشد ولو صلة النداء نحو يا ايها الناس والمناسب ههنا ما يكون للاستفهام
او الموصول وكل منهما لا يصح الا ان يقدر شيء بعدها اى بقيام ايهما
يقوم كما في عبارة الهداية قوله بل كان وجوده وعدمه سواء للخصم ان يقول
حصول الملك بالخيار فائدة حاصلة بالقبول فوق حق التملك اذ لا يحتاج
الى عقد جديد قوله بوجود التجارة الناشئة عن التراضي للخصم ان يقول قتل
سبحانه وتعالى التجارة بقوله عن تراض ولا تم التراضي الا بعد تمام
خيار المجلس لقوله صلعم المتبايعان بالخيار الحديث قوله وفي الثالثة
حقيقة للخصم ان يقول لا يصح ان يقال لهما المتبايعان الا بعد صدور العقد
منهما فيحتاج الايجاب من احد الطرفين لا يحصل هذا المعنى قوله بعضه بطرف
من اواخر الماضي واوائل المستقبل كان الظاهر ان يقول بعضه جزء لطرف حاصل
من آخر الماضي واول المستقبل قوله لا قبلها اى قبل المباشرة قوله
او يحتمل الى يحمل الحال فهذه الجملة معطوفة على قوله حقيقة في الحال
قوله لئلا يلزم البطال حق الآخر للخصم ان يقول هو اول المستقبل
فان قيل الخ قال في النقل عند هذا الاعتراض اورده بعض شراح الكلاية

المسئلة سر